

الشمول المالي في الجزائر، هل البيئة المالية والمصرفية الحالية ملائمة لإنجاحه؟

Financial inclusion in Algeria, is the current financial and banking environment suitable for its success?

أ.د. مهري عبد المالك *

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة، abdelmelek.mahri@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract:

- This paper aims to investigate the impact of financial and banking reforms in Algeria on activating financial inclusion, as financial inclusion plays an important role in achieving efficient use of financial services and disseminating them to individuals and institutions. The study concluded that achieving financial inclusion in Algeria requires the availability and combination of several requirements represented in supporting the financial infrastructure and financial protection of the consumer through fair and equal treatment, disclosure and transparency, financial awareness and education, and protecting customers against financial fraud, in addition to developing financial services and products that meet the needs of the largest possible number of customers.

Keywords: Financial inclusion, reforms, digital services, Algeria.

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى بحث أثر الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر في تفعيل الشمول المالي، حيث يلعب الشمول المالي دورا مهما في تحقيق كفاءة استخدام الخدمات المالية وتعميمها على الأفراد والمؤسسات، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الشمول المالي في الجزائر يتطلب توفر وتظافر عدة متطلبات متمثلة في دعم البنية التحتية المالية والحماية المالية للمستهلك من خلال المعاملة بعدل ومساواة والإفصاح والشفافية والتوعية والتثقيف المالي وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات أكبر حجم ممكن من العملاء.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الإصلاحات، الخدمات الرقمية، الجزائر.

مقدمة:

الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث فرضت على المؤسسات المالية زيادة الاهتمام، والذي تجسد في الإلتزامات بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سميم وفعال، بالإضافة إلى العمل على رسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيز الشمول المالي لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي .

ولعل أبرزها التوجيهات التي أصدرها بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء، على إستخدام المزيد من ووسائل الدفع غير النقدية، لاسيما الشيكات والتحويلات المصرفية والباقات المصرفية، نظرا لمتطلبات المرحلة والأزمة الصحية وما تتطلبه من إجراءات خاصة لوقاية، كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات لعملاء، ومن جهة أخرى أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتعزيز الشمول المالي الرقمي، والذي يلعب بنك الجزائر دورا رئيسا فيه إلا أنه ما زال هناك الكثير لفعله للارتفاع بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية رقمية تضمن لنا الشمول المالي الرقمي.

تأسيسا على ما سبق، وللتعرف أكثر على واقع الشمول المالي في الجزائر، يطرح التساؤل التالي:

● ما هو ما هي أهم الإصلاحات المالية والمصرفية التي إعتمدتها الجزائر لتنفيذ الشمول المالي؟ وهل هي كافية؟

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة هذه الإشكالية الى التساؤلات الجزئية ادناه :

❖ ما أهمية التحول الرقمي في تحسين درجة الشمول المالي في الجزائر؟

❖ إلى أي مدى ساهمت الخدمات المالية الرقمية الموجودة حاليا في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

أولا. مدخل نظري للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح، وهذا ما نحاول توضيحه في هذا المبحث، حيث سوف نتعرف على نشأة الشمول المالي وتعريف الشمول المالي وخصائصه وأهدافه ومبادئ تحقيقه.

1. ماهية الشمول المالي

1.1. نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي (Inclusion Financial) عكس الإقصاء المالي الأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على الوصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعمقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية وفي العام 1999، استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات الوصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو الأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر أهتمام المعنيين بالشمول المالي من استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي اويجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. (كركار، 2007، صفحة 06)

غير أن الاهتمام الدول بالشمول المالي إزداد في عقاب الازمة المالية العالمية بداية عام 2007، من خلال سياسات واجراءات تتخذ بها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة، إذ تم إنشاء التحالف الدولي لشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، (قديري، 2002، صفحة 12) ويعمل التحالف على تطور الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعممية بين الدول الأعضاء

ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعميمية في ذات المجال، وقد عقد أول مؤتمر سنوي لمتحالف الدولي لمشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا والمكسيك وجنوب افريقيا وماليزيا وترينداد ومصر في 2017. (غزال، 2020، صفحة 14)

2.1. أهمية الشمول المالي

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي (مثال: اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي. يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر . تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول).

ويمكن ذكر أهمية الشمول المالي بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع فيما يلي:

- **بالنسبة للفرد:** يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار والاستثمار في التعليم الصحة وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.

- **بالنسبة للأسرة:** يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل .

- **بالنسبة للمجتمع:** يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

3.1. أبعاد الشمول المالي

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الاشتغال المالي على أربعة أبعاد رئيسية هي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق

أفضل البدائل للعملاء. وقديما تم قياس الاشتغال المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها. وفيما يلي وصف واف لكل من الأبعاد السابقة: (معلول، 02-03 ديسمبر 2019،، صفحة 22)

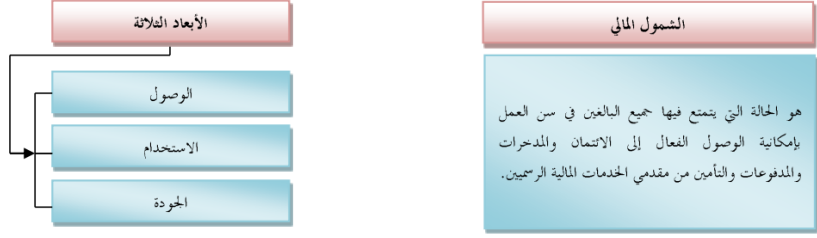
● **الوصول للخدمات المالية:** يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي ..)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

● **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عرب فئة زمنية معينة.

● **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى سنوات انتقل مفهوم الاشتغال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان البد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف حسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. بعد الجودة للاشتغال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك .

ويمكن توضيح ابعاد الشمول المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أبعاد الشمول المالي



المصدر: عقون عبد الله، بظاهر بختة، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول تجارب بعض البلدان العربية، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة. المركز الجامعي لخمس مليانة، 2018، ص 27.

ثانيا: الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر

أشهدت الجزائر إصلاحات إقتصادية منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تمثلت أساسا في برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى و ذلك إستجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية مع تزايد متطلبات النمو المحلية، و يعكس ذلك توجهها نحو تطبيق سياسات إقتصادية أكثر تحررية تعطى قوى السوق مكنتها في تسيير دواليب الإقتصاد و تمكن من تنمية قطاع خاص ينسجم و متطلبات التنمية المستدئمة ، كما تمكن من توفير شروط الإندماج في الإقتصاد العالمى.

1. وضعية النظام المالي و المصرفي قبيل الإصلاح الإقتصادي

لقد كانت وضعية النظام المالي و المصرفي الجزائرى إحدى مؤشرات التدهور الإقتصادى بشكل عام قبل مباشرة عملية الإصلاح الإقتصادى الشامل، فكان يتميز بهيمنة القطاع المصرفي الحكومى على جميع أوجه النشاط المالي، كما أن السياسات و الإجراءات النقدية المنتهجة يغلب عليها طابع الكبح المالي ، مما أنعكس على عدم كفاءة حشد الموارد و سوء تخصيصها .كما أن القطاع كان مثقلا بالإختلالات الهيكلية التي يعكسها عدم وجود المنافسة في مختلف أوجه النشاط المصرفي و المالي، فضلا عن تجزئة الأنشطة المصرفية و ضعف كفاءة المحافظ الإستثمارية، وضعف التسيير إضفاء الطابع الإدارى عليه من جراء الإعازات الإدارية النازلة من فوق بسبب سيطرة القاع العام على هيكل الملكية.

بشكل عام كانت البنوك التجارية تزرح تحت تركة من الإقراض الإجبارى للمؤسسات العامة ، و التخصص في الائتمان القطاعى ووجود أنظمة إحترازية غير كافية مما أضعف حوافظ البنك بدرجة كبيرة و تدهورت الملاءة المالية للقطاع المصرفي بدرجة كبيرة مع مر الزمن إلى أن أصبحت 65% من أصول المصارف غير مدرة لأي عائد عام 1990.

السياسات النقدية الإدارية :

إتسم نظام إدارة السياسة النقدية بإستخدام الضوابط و الإعازات الإدارية على حركة أسعار الفائدة و تخصيص الموارد ومن تم حجم الإئتمان ، فقد شمل التحكم في الفائدة النشاط التقليدي بجانبه تلقى الودائع و تقديم القروض مما أدى إلى تجميد العمل بإحدى الأدوات النقدية الأساسية في مجال الربط بينها وبين مخاطر و آجال و سيولة الأدوات المالية، كما نتج عن هذه السياسة أسعار فائدة حقيقية في ظل الإرتفاع المتزايد للضغوط التضخمية.بالإضافة إلى كل ذلك اعتمدت السلطات النقدية وسائل تقييمية مباشرة في مجال التحكم في الائتمان كقرض سقوف على الإئتمان الذي تمنحه المصارف. كما لجأت السلطات النقدية إلى استخدام آليات تحكم نوعية لتخصيص الإئتمان المدعوم إلى قطاعات لها أولوية (الإسكان الفلاحة ، المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم ، مشاريع تشغيل الشباب) بالإضافة إلى الإلزام بشراء الدين العام.

بعض جوانب الضعف الهيكلي في النظام المصرفي:

- **التركز في نصيب المصارف:** شكل التركيز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري حيث "تمتلك الستة بنوك المملوكة للدولة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية. و تحد هذه النسبة العالية من ممارسة المنافسة في النشاط المصرفي و ما لذلك من إنعكاسات سلبية على أداء المصارف و تطوير الصناعة المصرفية.

- **تجزئة النشاط المصرفي :** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمتركة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الإقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي (إتاحة الإئتمان لقطاع معين بذاته)، و أنعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي وماترتب عنه من كبت العمل بالية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفي وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنوع محافظها المالية و تسيير المخاطر المترتبة عنها .

- **القروض المتعثرة:** أمام السياسات الإقراضية التوسعية التي أنتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الإقتصادية و المردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الإئتمان على وجه الخصوص وبفعل التسيير الإداري للقضايا المالية و المصرفية ، تفاقمت الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية في الجزائر وأنبثقت عنها ظاهرة القروض المتعثرة. حيث تشير البيانات المتوفرة لعام 1997.

- **هيكل ملكية المصارف:** يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية الجهاز المصرفي ككل و من ثم السيطرة على إدارتها و جميع عملياتها ، مما كان لهذه السيطرة و بهذا الحجم آثار بليغة و غير محمودة في النشاط المصرفي و المالي . و على الرغم من الإتجاه صوب التقليل من سيطرة القطاع العام على النشاط المصرفي و المالي و التخفيف من نسبة الملكية و من القيود المفروضة على التوغل إلى هذا النشاط ، إلا أن القطاع العام مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي ، فمن "بين 15 مصرفا مرخصا في الجزائر ، تمتلك الحكومة ستة مصارف ، و هي الأكبر حجما .

2. الإصلاحات المالية و المصرفية

أدى تدهور أداء الإقتصاد الكلى في الجزائر إلى تطبيق برامج تصحيحية شاملة و تم في إطار هذه البرامج تطبيق إصلاحات مالية و مصرفية على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تم التركيز في المرحلة الأولى منها على إقامة إدارة نقدية تعمل وفق قواعد و آليات السوق بغية تدعيم أهداف التثبيت والإستقرار الإقتصادي .

- **المرحلة الثانية:** أما المرحلة الثانية من هذه الإصلاحات ، فقد خصت هيكل وعمليات الجهاز المصرفي وتوفير الظروف المواتية لخلق مؤسسات الوساطة المصرفية من القطاع الخاص على وجه الخصوص . وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في الجزائر قد عرف جملة من "الإصلاحات المؤسسية و التشريعية .

3. عوائق وعراقيل تفعيل الإصلاح المصرفي و المالي في الجزائر

لقد إستهدفت السلطات النقدية الجزائرية من خلال إصلاحها للجهاز المصرفي و المالي في إطار برنامج للإصلاح الإقتصادي الشامل ، توفير المقومات الأساسية لنظام مصرفي و مالي ينسجم ومتطلبات المرحلة المقبلة المعتمدة أساسا على آلية السوق في تنظيم جميع دواليب الإقتصاد ، ولقد تمكنت من ذلك إلى حد بعيد من خلال إرسائها لقاعدة قانونية و تنظيمية من شأنها أن تؤهل النشاط المصرفي في الجزائر من الرقي به إلى مستوياته السائدة في العالم الخارجى . إلا أن توفير البيئة القانونية و التنظيمية لمفردها غير كاف لإقامة نظام مصرفي متطور قادر على مواكبة الصناعة المصرفية المتطورة بإستمرار ، لذلك فإن الجهاز المصرفي الجزائرى و رغم الإنجازات التي حقها لا زال يواجه الكثير من التحديات ، يمكن إجمالها في :

✓ غياب التنافسية في السوق المصرفي الجزائري مما يجعل المؤسسات المصرفية الجزائرية عرضة لمنافسة حادة من قبل المؤسسات الدولية العريقة في مجال النشاط المصرفي، و يوضع الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة تحد صعب في مجال تحسين القدرة التنافسية في سوق الخدمات المصرفية

✓ على الرغم من الإجراءات المتخذة في مجال تقليص الملكية العامة للمؤسسات المصرفية، إلا أن هذه التوجهات لم يصاحبها تقليص مماثل في التحكم وإدارة هذه المؤسسات بل ظلت تابعة للجهات الوصية خاصة في مجال تسييرها وإتخاذ الكثير من قراراتها. و في هذا تواجه البنوك تحدى سياسي نابع عن عدم القدرة على الفصل الفعلي بين الملكية والإدارة (و هو ما يبرز من خلال القروض المتعثرة التي ناهزت الخمسين بالمائة من إجمالي القروض القائمة). و لا يمكن إزالة هذا التحدى إلا بإقامة نظام مالى ومصرفي يحتكم إلى قواعد السوق لا غير مهما كانت طبيعة الملكية.

✓ يواجه الجهاز المصرفي ضعف في القدرات البشرية ذات الكفاءة العالية ليس في الخدمات المصرفية التقليدية وإنما في مجال القدرة على مواكبة التغيرات المتسارعة والمتطورة في صناعة الخدمات المصرفية، وينبع ذلك عن التطور الباهر الذي شهدته صناعة الخدمات المالية و المصرفية العالمية في السنوات الأخيرة و الناتجة عن إزالة القيود التنظيمية و التقدم في تكنولوجيا المعلومات و ثورة الإتصالات و العولمة المالية.

✓ التحدى الآخر الذي يواجه تطوير الجهاز المصرفي الجزائري و الذي ينبغي أن لا يستخف به ، هو ذلك المتعلق بنشر و تعزيز الوعي المصرفي و المالي بشكل عام قدرته على توسيع قاعدة المتعاملين و جلب إن لم نقل الإحتفاظ بالمتعاملين التقليديين في المرحلة المقبلة التي يفترض أن تحتكم إلى آلية السوق و معايير الكفاءة و الفعالية في مجال الوفاء بمتطلبات سوق الخدمات المصرفية بين أوساط جمهور المتعاملين مهما كان حجم تعاملهم أو طبيعة نشاطهم.

ثالثا: متطلبات الإصلاح المصرفي المالي في الجزائر من أجل شمول مالي ناجح

يمكن الأساس الأول في سياسة الإصلاح المصرفي في إعتبار أن أول خطوة لإصلاح النظام المصرفي نفسه ترك حرية الدخول إلى مجال العمل المصرفي وذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص أن

يقوم بمنافسة البنوك المحلية التي قد تبقى تحت هيمنة الدولة، ومن ثم تتحسن عملية الوساطة المالية من خلال زيادة المنافسة، سواء بين البنوك العمومية أو البنوك الوطنية المملوكة للقطاع الخاص أو البنوك الأجنبية. ولا بد أن يرتبط ذلك بتحرير حسابات رأسمال مع الخارج لأن ذلك من شأنه أن يحقق مايلي: (سماي، جوان 2020، صفحة 12)

- أ- تعزيز الكفاءة عن طريق التشجيع على التخصيص في إنتاج الخدمات المالي.
 - ب- رفع الكفاءة في القطاعات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة من الخارج.
- ولدمج التمويل الوطني بالتمويل الأجنبي و مميزاته بالنسبة لأي بلد . فالمنافسة الأجنبية تلزم المنشآت المحلية بأن تكون أكثر كفاءة وأن توسع نطاق ماتقدمه من خدمات . كما أنها يمكن أن تعجل بنقل التكنولوجيا المالية وهي مسألة لها أهمية للبلدان النامية، وسوف تكسب البلدان التي تنجح في تحقيق تكامل أسواقها مع بقية العالم قدرة أكبر في الحصول على رؤوس الأموال، وعلى خدمات مالية مما يتيح لها فرصة تنوع مخاطرها . لكن لفتح الأسواق المالية مشاكل أيضا. فإذا حدث ذلك قبل الأوان فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال وربما تكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار الداخلي. كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف المرتفعة في مجال الوساطة المالية. لذلك على السلطات النقدية أن تنشأ نظاما للتأمين على الودائع ، ضمانا لعدم حدوث أزمة ثقة في النظام المالي في حالة خروج أحد البنوك من العمل المصرفي بسبب المنافسة في هذا المجال بعد الاصلاح المالي .

1. ضرورة تحرير أسعار الفائدة

تشير الكثير من الدراسات أن الأسعار السالبة للفائدة يترتب عنها نتائج سيئة عديدة – مما يسوجب تحرير الأسعار الاسمية للفائدة وإزالة الأسقف المفروضة عليها حتى يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية . ولذلك يعتبر تحرير سعر الفائدة من أهم الخطوات في تحرير النظام المصرفي، حيث أن تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري، وفي أحيان كثيرة بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية يعمل على سوء تخصيص موارد البنوك النادرة ، وذلك لأن ملكية الدولة للبنوك، بالإضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة أدى إلى إقتراض هذه المشروعات بصورة مكثفة من البنوك العمومية بأسعار رخيصة.

وغالبا ما تكون هذه المشروعات غير منتجة، مما يعمل على خلق ائتمان جديد دون خلق إنتاج جديد، وبالتالي وجود قوى تضخمية جديدة في المجتمع، لذلك ففتح أسعار الفائدة وحرية البنوك في توجيه الائتمان يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك. (لوزري، 2021، صفحة 19)

كما أن تحرير أسعار الفائدة المصرفية يعمل على الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار، خاصة إذا ارتبط ذلك بالسيطرة على معدلات التضخم، فوجود أسعار فائدة حقيقية موجبة يحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك، سواء من الداخل أو من الخارج في حالة تحرير حساب رأس المال مع الخارج، حيث تعمل الفائدة الحقيقية الموجبة على جذب رؤوس الأموال من الخارج سعيا وراء العائد المرتفع على رأس المال. لذلك ففتح أسعار الفائدة المصرفية من أهم إصلاحات النظام المصرفي وإتاحة الفرصة أمامه ليعمل على تحديد أسعار فائده المصرفية وفقا لقوى السوق والعرض والطلب على النقود.

2. ضرورة تحرير توجيه الائتمان

إن حرية البنوك في توجيه ائتمانيها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الإصلاح المالي السليم، حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان لا يكون وفق معيار ائتماني سليم، حيث أن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية.

كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للمؤسسات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد الحافز لدى تلك المؤسسات لاستخدام مايتاح لها من ائتمان بكفاءة، وهذا يؤدي في النهاية الى سوء تخصيص الموارد وضياع موارد البنوك في مشروعات غير اقتصادية. (صميحة، 2019، صفحة 23)

كما أن تحرير توجيه الائتمان المصرفي، يعمل على أن توجه البنوك مواردها المالية، بصورة أفضل عما كانت الدولة تجبر فيه البنوك على توجيه مواردها لمشروعات غير منتجة، أو تمويل عجز الميزانية العامة الناشئ عن زيادة الانفاق العام، أي تبديد موارد البنوك بسبب ملكية الدولة لهذه البنوك وقدرتها على توجيه ائتمانيها كيفما تشاء.

وتحرير توجيه الائتمان المصرفي، يعمل على أن توجه البنوك مواردها نحو المشروعات التصديرية ذات الميزة التنافسية، ومن ثم استخدام أفضل لموارد البنوك وتحقيق مزايا كبيرة للاقتصاد الوطني، سواء من تحسين العجز في ميزان المدفوعات أو توافر العملة الصعبة وزيادة موارد الدولة منها.

ومن ثم فحرية توجيه الائتمان المصرفي، المرتبط بمنافسة البنوك في تحديد أسعار الفائدة المصرفية دون تدخل من الدولة، سواء في توجيه الائتمان أو في تحديد أسعار الفائدة، فإن ذلك يعمل على توجيه أفضل الموارد البنوك نحو مشروعات أكثر إنتاجية، وأوفر في موارد العملة الصعبة، خاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات ميزة تنافسية ومن ثم تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وتعمل على تخصيص أفضل للموارد المتاحة للدولة وتحسين كبير في عملية الإصلاح الاقتصادي.

3.فتح المجال أمام خصوصية البنوك

إن خصوصية البنوك وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، تعد الخطوة المكتملة للإصلاح المالي، حيث أن إصلاح النظام المالي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك وحريتها في تحديد أسعار الفائدة المصرفية وفي توجيه ائتمائها المصرفي، لا يكتمل دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص. حيث أن هناك من يرى أن ملكية الدولة للبنوك وإجبارها على تحديد أسعار فائدها المصرفية وتوجيه ائتمائها المصرفي نحو مشروعات ترغب الدولة في دعمها اقتصاديا. وكل ذلك يعمل على تشويع الاقتصاد الوطني من خلال تشويع تخصيص الموارد المالية للبنوك ومن ثم فشل عمليات الإصلاح المالي التي لا تشمل خصوصية البنوك العامة، وكذلك فشل الإصلاح الاقتصادي، حيث سيفقد الاقتصاد الوطني بعض مزايا خصوصية البنوك. (معلول، 03-02 ديسمبر 2019،، صفحة 36)

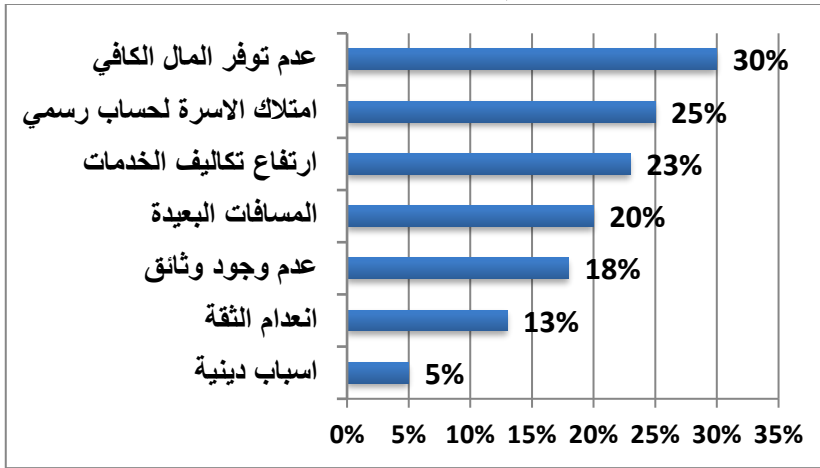
رابعاً: معوقات وعراقيل نجاح الشمول المالي في الجزائر

الجزائر كباقي الدول المتخلفة في الشأن المصرفي، يرتبط عدم التعامل فيها مع البنوك والمؤسسات المالية ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت في مستويات الدخل فالعزوف في التعامل مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف والمتطلبات الأخرى المرهقة في أغلب الأحيان من أجل فتح حساب مالي يعد أكبر الأسباب، ولا يدخر الذين يكسبون مداخيل ضعيفة في اليوم الواحد أموالهم في المؤسسات المالية المرخصة.

وبالرجوع إلى المستوى الكلي عالمياً، يمكن القول أن مستويات الدخل تساعد بوضوح على شرح بعض الاختلافات في استخدام الخدمات المالية من عدمها، حيث يقدم المسح العالمي (Findex) التابع للبنك الدولي بيانات جديدة حول العوائق التي تعترض الشمول المالي استناداً إلى مسح تضمن مجموعة من الأشخاص البالغين في جميع أنحاء العالم والذين لا يملكون حسابات مالية رسمية، وكان السبب الأكثر وروداً لعدم وجود حساب رسمي هو عدم وجود ما يكفي من المال

وبنسبة 30% من حجم العينة كما موضح في الشكل (2)، بينما السبب الآخر هو وجود حساب مالي في احد المؤسسات المالية لأحد افراد العائلة وكانت نسبتهم 25% وهذا يدل على ارتباط الفرد بشكل غير مباشر بأحد المؤسسات المالية، اما الاسباب الاخرى يمكن ذكرها بالترتيب من حيث الاهمية وهي ارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات المالية (23%) وبعد المسافة بين العميل والبنك او المؤسسة المالية 20% وعدم وجود الوثائق اللازمة من اجل الدخول في النظام المالي 18% وانعدام الثقة بين العملاء ومقدمي الخدمات المالية من البنوك والمؤسسات 13% اضافة الى الاسباب الدينية 5%. (غزاري، 2019، صفحة 11)

الشكل رقم (02): معوقات الشمول المالي



المصدر: احمد صبيح عطية، سعود عزيز دايش، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الاشارة الى تجربة الامارات العربية، جامعة واسط، دون تاريخ، ص 6.

ويقصد بالاسباب الدينية هي المنتجات والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي بين السكان المسلمين، وذلك لان نحو 700 مليون من فقراء العالم يعيشون في البلدان ذات الأغلبية السكانية المسلمة، في السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام متزايد في التمويل الإسلامي باعتباره أداة لزيادة الإدماج المالي بين السكان المسلمين وزيادة معدلات النمو والتخلص من الفقر .

خاتمة: نخلص مما سبق إلى أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق و بهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسسية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات إقتصاد السوق ، و عملها بأدوات

السياسة النقدية غير المباشرة و محاولة إحتكامها للمعايير الدولية في مجال نشاطها ، إلا أن نجاح القطاع المصرفي يعتمد بالدرجة الأولى على حسن التسويق و عرض الخدمات بالشكل المميز من خلال إستخدام منجزات العلم و التكنولوجيا في مجال صناعة الخدمات المصرفية ، و عدم الإكتفاء بالعمل اليدوى أو الآلى في ظل بيئة مصرفية يغلب عليها الطابع الإلكتروني خاصة و أن المنافسة الحالية و المستقبلية في النشاط المصرفي، هي مع كل المصارف في العالم .

كما أن الخدمات المالية تساهم إسهاما رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي شامل لكافة القطاعات، إلا أنا نناك عدة عوامل تسام في نقص فرص الحصول عمى الخدمات المالية، وبي عوامل تؤثر بوجو خاص عمى تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في مجال الخدمات المالية في الجزائر، أيضا لدعم ومواكبة التقدم التكنولوجي المصرفي وتحقيق الاندماج في عالم الاقتصادي.

يمكن تمخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة فيمايلي:

- ✓ يتجسد تفعيل سياسات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة عممية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار القائم على الابتكار المالي الرقمي.
- ✓ تدني مستوي الشمول المالي في الجزائر وغياب استراتيجية وطنية لشمول المالي.
- ✓ تتجسي أمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.
- ✓ تقوم البنوك بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تيدف إلى تسميط الاجراءات والمعاملات المصرفية.
- ✓ اعداد استراتيجية ملائمة للتثقيف المالي وكسب ثقة المستخدمين أفراد ومؤسسات في الخدمات المالية الرقمية والاسراع في استخدامها.
- ✓ التحول الرقمي لم يعد اختيار بل أصبح ضرورة حتمية، حيث انه يواجه عدة تحديات أهية تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين التنافسية القطاع المالي ومقاومة مجموعات المصالح.

✓ تعتبر جائحة كورونا فرصة ونقطة انطلاق لتطوير الخدمات المالية الرقمية في الجزائر مستقبلا، وبوتير أسرع وبجودة تضمن استقطاب أكبر شريحة ممكن من المستخدمين.

قائمة المراجع:

❖ كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر،

مجلة الاقتصاد و البشرية، المجلد 01، العدد 3، جامعة علي لوئيسي البليدة الجزائر، 2007

❖ يسمينة قدري، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة-دراسة

تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد

05، العدد 01، 2022.

❖ مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة

أبحاث اقتصادية معاصرة، 2020.

❖ لوزري نادية، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه، مجلة البحوث الاقتصادية

والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعموم

التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021

❖ صميحة خفيفي، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم

العربي، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07، العدد 04، مخبر الصناعة والتطور التنظيمي،

2019.

❖ غزاري عباد، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا كوفيد 19، مجلة التمويل

والتنمية المستدامة، المجلد: 06، العدد 01، جامعة الميعة، الجزائر، 2019.

❖ معلول ليلة، وآخرون، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر

مقارنة مع عدد من الدول العربية، ملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية

وتحديات التنمية المستدامة نحوى رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر

2019.

❖ سهاي عمى، قاضي عمر، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول واقع الشمول المالي في البنوك الاسلامية الجزائرية، جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2020.

❖ عقون عبد الله، بطاهر بختة، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول تجارب بعض البلدان العربية، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة. المركز الجامعي لخمس مليانة، 2018.

❖ أحمد صبيح عطية، سعود عزيز دايش، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الاشارة الى تجربة الامارات العربية، جامعة واسط، دون تاريخ.